ـ انبثق عن الاجتماع المشترك اجتماعان ثنائيان بين الوفد الفلسطيني والوفد الاردني للبحث في أسلوب تنفيذ الاتفاقيات . وفي هذه الاجتماعات أعلن الوفد الاردني قبول اتفاقية القاهرة ، والتحفظ على اتفاقية عمان ، ثم طالب بنقل اجتماعات المؤتمر الى عمان ليتم لقاء مباشر بين الملك حسين وياسر عرفات بحضور لجنة الوساطة . ورفض الوفد الفلسطيني التحفظ على اتفاقية عمان ، والانتقال الى الاردن قبل الاتفاق على الخطوات التنفيذية .

ـ عقد الاجتماع المشترك الثاني للوساطة وأعلن الوفد الاردني رسميا رفض الاردن لاتفاقية عمان ، والمطالبة بتوقيع اتفاق جديد يراعي الوضع القائم ثم طالب بتأجيل اجتماعات المؤتمر عشرة أيام لحين عودة الوفد الى بلاده للتشاور مع حكومته ، ثم يتقدم بمذكرة اردنية جديدة . ورد الوفد الفلسطيني انه مفوض تفويضا كاملا وملتزم بورقة العمل وبالاتفاقيات التزاما كاملا ، بدون أي تحفظات .

ـ قدم الوفد الاردني مذكرة جديدة ، وغادر على اثر ذلك جده ، بعد أن أعطي مهلة ٢٤ ساعة ليعود خلالها ، او يبعث برده النهائي حول موقفه من الوساطة ، وطلب الملك فيصل من الوفد الفلسطيني ان يبقى حتى يعود وفد الاردن ، أو يبعث برده النهائي ، وانتظر الوفد الفلسطيني بدون فائدة . ثم عاد الى بيروت . اما المذكرة الجديدة التي قدمها الوفد الاردني ، فهي تتناقض بمضمونها مع ورقة العمل ومع اتفاقي القاهرة وعمان ، بل وترفض كل ذلك صراحة ، اذ تقول : « ان اتفاقية عمان هي من جملة الاتفاقيات التي كان هدفها ايقاف القتال . وقد استنفدت اغراضها ، وبالتالي فان العودة الى اتفاقية عمان مستحيلة عمليا » . وتقول أيضا « اذا كان الهدف صيانة المقاومة فلا بد ان تكون الاولوية المنشأ والهدف والولاء » . وتضيف « ان هدف الاردن هو المحافظة على العمل الفدائي الصحيح ضمن سيادة الدولة ومن خلال اتفاقية جديدة » .

وبهذا الموقف تنكشف اللعبة الاردنية على حقيقتها ، هذه اللعبة التي عبر عنها وصفي التل منذ اجتماعه الاول مع وفد الوساطة ، بالرغم من لجوء الاردن الى تكتيك اعلان القبول اللفظي بالاتفاقيات المعقودة . ولا تقتصر خطورة هذه اللعبة في رفض بنود الاتفاقيات بقصد المساومة عليها للحصول على مكاسب اكبر للنظام ، بل هي في حقيقتها اخطر من ذلك . فتحديد المقاومة بأنها اردنية المنشأ يقود في النهاية الى عزل الفلسطينيين المقيمين خارج الاردن عن اخوانهم المقيمين داخل الاردن وفي قطاع غزة . وتحديدها بأنها اردنية الولاء ينتزع منها حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وفوق أرضه . اما تحديدها بأنها أردنية الغايات فهو محاولة لحصرها ضمن المخطط السياسي الاردني الذي يدعو لتنفيذ التسوية السياسية ، ويطالب بالضفة الغربية فقط ، دون بقية الاراضي المحتلة ، وهو ما رفضته حركة المقاومة منذ أن وجدت ، ومنذ أن أعلنت تمسكها بالحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني .

وبهذا الرفض الواضح لوجود حركة المقاومة في الاردن ، والرفض ايضا لوجودها من حيث المبدأ ، كحركة تحرر وطني مستقلة ، تنزاح كافة الحجب عن حقيقة المعركة المفتوحة بين النظام الاردني وحركة المقاومة ، وعن حقيقة التناقض الجذري بينهما .

وبالرغم من الوضوح الكامل لهذه الحقيقة ، رفض السقاف ان يعلن فشل المؤتمر وأصر على القول بأن مؤتمر جده تأجل « الى موعد آخر » فقط . وبالفعل ، قالت مصادر مطلعة في عمان في ٣ ت١ « ان الوساطة لم تفشل ولا زالت قائمة » وأعربت عن اعتقادها باحتمال تجدد الوساطة بعد زيارة الملك فيصل الى لبنان ، حيث عقد اجتماعا مع ياسر عرفات استمر ثلاث ساعات ، واجتماعا آخر مع مندوب أردني جاء خصيصا لهذه الغاية . وعلى أثر ذلك تقرر أن يسافر وصفي التل الى جده يوم ٩ ت١ ليبحث في امكانية ايجاد المخرج الذي يعيد للوساطة حيويتها . وبذلك ينفتح باب الوساطة من جديد ، وهو مغلف بالسراب من كل جانب ، ومحاط بأسئلة صعبة للغاية : هل من الممكن ان تضغط السعودية على الاردن الى حد « اجبارها » على قبول اتفاقية عمان ؟ هل من الممكن ان يقبل النظام الاردني التنازل عن شروطه الواضحة بعد كل المجازر التي نفذها من اجل ذلك ؟ وهل تكون حركة المقاومة مستعدة للتنازل عما اصرت عليه بشدة في المفاوضات فيما يتعلق بالتمسك باتفاقيات القاهرة وعمان ورفض البحث في عقد اتفاق جديد ؟

ان استمرار المفاوضات ممكن فقط في حالة واحدة ،